

قمة التحديات الكبرى

الدورة العادية الثامنة والعشرون - المملكة الأردنية الهاشمية

مارس 2017



الملك عبدالله الثاني: لا سلام في المنطقة دون حل القضية الفلسطينية.. وأمير قطر يدعو إلى الضغط على المجتمع الدولي للتعامل بحزم مع إسرائيل

«قمة الأردن» تلمسك بحل الدولتين وفق المبادرة العربية للسلام



صورة تذكارية للزملاء العرب المشاركين في القمة العربية الـ 28 أمس

إجبارها على التوقف عن بناء المستوطنات وإنفاذ قرارات الشرعية الدولية». وطالب بالضغط على إسرائيل «لوقف الانتهاك المستمر ضد الشعب الفلسطيني ورفع الحصار الجائر المفروض على قطاع غزة وحملها على الدخول في مفاوضات جادة ترتكز على أسس واضحة وجدول زمني محدد».

وشدد آل ثاني على أن «توحيد الصف الفلسطيني ركيزة أساسية لإنهاء الاحتلال»، مشيراً إلى أنه «لا معنى ولا جدوى للخلاف على سلطة بلا سيادة».

وبين أنه «في ظل بقاء الاحتلال، لن تقوم دولة فلسطينية بدون غزة ولن تقوم دولة في غزة».

وأكد أن بلاده تواصل جهودها لإنهاء حالة الانقسام، وقال في هذا الصدد: «ندعو جميع القيادات الفلسطينية إلى التحلي بالحكمة لإنهاء حالة الانقسام وتشكيل حكومة وحدة وطنية».

المليون لاجئ وتعد أكبر بلد مستضيف للاجئين في العالم بالنسبة لعدد سكانه. وأكد الملك عبدالله الثاني دعمه لجهود الحكومة العراقية في محاربة الإرهاب تمهيدا لإطلاق عملية سياسية شاملة بمشاركة جميع أطراف الشعب العراقي.

كما شدد على مساندة الأردن لكافة الجهود المبذولة لإعادة الاستقرار في اليمن وليبيا وتحقيق مستقبل واعد لشعبهما.

وأكد العاهل الأردني أهمية المبادرة عن طريق وضع حلول «تاريخية» تجنب المنطقة العربية التدخل الخارجي والتوافق حيال وضع حلول مشتركة لآزماء التحديات التي تواجه المنطقة العربية، وقال العاهل الأردني «أمامنا تحديات عدة أهمها خطر التطرف والإرهاب الذي يهدد منطقتنا ويشوه ديننا الحنيف ويسعى إلى اختطاف شبابنا العربي»، مؤكداً أنه «لا تحزين الشباب فكراً وديناً ومواجهة هذا الخطر عبر «نهج شمولي».

وشأن مسار الأزمة السورية، أعرب العاهل الأردني عن أمله أن تقود المباحثات الأخيرة في جنيف وأستانا إلى «افراج» نقود إلى عملية سياسية وعودة اللاجئين.

وأوضح في هذا السياق، أن بلاده ستضيف أكثر من 1,3

مليون لاجئ وتعد أكبر بلد مستضيف للاجئين في العالم بالنسبة لعدد سكانه. وأكد الملك عبدالله الثاني دعمه لجهود الحكومة العراقية في محاربة الإرهاب تمهيدا لإطلاق عملية سياسية شاملة بمشاركة جميع أطراف الشعب العراقي.

كما شدد على مساندة الأردن لكافة الجهود المبذولة لإعادة الاستقرار في اليمن وليبيا وتحقيق مستقبل واعد لشعبهما.

وأكد العاهل الأردني أهمية المبادرة عن طريق وضع حلول «تاريخية» تجنب المنطقة العربية التدخل الخارجي والتوافق حيال وضع حلول مشتركة لآزماء التحديات التي تواجه المنطقة العربية، وقال العاهل الأردني «أمامنا تحديات عدة أهمها خطر التطرف والإرهاب الذي يهدد منطقتنا ويشوه ديننا الحنيف ويسعى إلى اختطاف شبابنا العربي»، مؤكداً أنه «لا تحزين الشباب فكراً وديناً ومواجهة هذا الخطر عبر «نهج شمولي».

وشأن مسار الأزمة السورية، أعرب العاهل الأردني عن أمله أن تقود المباحثات الأخيرة في جنيف وأستانا إلى «افراج» نقود إلى عملية سياسية وعودة اللاجئين.

وأوضح في هذا السياق، أن بلاده ستضيف أكثر من 1,3

البحر الميت - وكالات: أكد القادة العرب في ختام القمة العربية العادية الـ 28 التي استضافتها الأردن أمس، تمسكهم بحل الدولتين لإنهاء الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وذلك وفق المبادرة العربية للسلام.

وقال الزعماء العرب في البيان الختامي للقمة الذي حمل اسم «إعلان عمان» وتلاه الأمين العام للجامعة العربية أحمد أبو الغيط، إنه «بعد مشاورات مكثفة وحوارات معمقة صريحة تؤكد استمرارنا في العمل على إعادة إطلاق مفاوضات سلام فلسطينية-إسرائيلية جادة وفاعلة تنهي الانسداد السياسي وتسير وفق جدول زمني محدد لإنهاء الصراع على أسس حل الدولتين الذي يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من يونيو عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، والذي يشكل السبيل الوحيد لتحقيق الأمن والاستقرار»، حسبما أفادت وكالة الأنباء الأردنية (بترا).

«إعلان عمان»: رفض التدخلات الخارجية في الشؤون العربية وتعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب

الدولية ومبادئ القانون الدولي وميثاق منظمة الأمم المتحدة. تاسعا: تؤكد سيادة دول الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث «طنب الكبرى وطنب الصغرى، وأبو موسى» وتؤيد جميع الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها لاستعادة سيادتها عليها، وندعو إيران إلى الاستجابة لمبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة بإيجاد حل سلمي لقضية الجزر الثلاث من خلال المفاوضات المباشرة أو الجوء إلى محكمة العدل الدولية.

عاشرا: نهني الأشقاء في جمهورية الصومال على استكمال العملية الانتخابية ونؤكد دعمنا لهم في جهودهم لإعادة البناء ومواجهة التحديات الاقتصادية والتنموية ومحاربة الإرهاب.

حادي عشر: نحدد التزام دعوة بيان قمة الكويكس للعام 2014 والجهات المعنية بالعملية التعليمية في الدول العربية وأحداث تطوير نوعي في مناهج التعليم خصوصا المناهج العلمية لضمان ان يتمتع الخريجون بالمعرفة والمهارات العالية التي تتيح لهم الإسهام في دفع عملية التنمية، وتحقيق النهضة العربية الشاملة، وتطوير التعليم وتحسين مناهجها وادواتها وألياتها شرط لبناء القدرات البشرية المؤهلة القادرة على مواكبة تطورات العصر وبناء المجتمعات العربية المستنيرة المنافسة.

ثاني عشر: نكلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية بإعداد خطة عمل لتنفيذ قرارات القمة السابقة المستهدفة تطوير التعاون الاقتصادي والعربي، وزيادة التبادل التجاري وربط البنى التحتية في مجالات النقل والطاقة، وتعزيز الاستثمارات العربية في الدول العربية، وبما يساعد على أحداث التنمية الاقتصادية والإقليمية وتوفير فرص العمل للشباب العربي.

وثالث عشر: في هذا السياق ما تحقق من إنجازات في مجال التنمية المستخدمة التي يجب ان تسعى السياسات الاقتصادية الى تعظيمها. وتكلف المجلس أيضا بوضع مقترحات لتنمية الشركة مع القطاع الخاص وإيجاد بيئة استثمارية محفزة ورفع توصياتها الشاملة قبيل القمة القادمة، ونؤكد ضرورة التقدم بشكل ملموس نحو إقامة منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى والاتحاد الجمركي.

ثالث عشر: نشدد على دعم الجامعة العربية وتمكينها حاضنة لهيئتنا العربية الجامعة، وعلى تحقيق التوافق على توصيات عملة تسهم في تطوير منهجيات عملها، وتزيد من فاعلية مؤسسات العمل العربي المشترك ومنظلماته المتخصصة وبما يعيد بناء ثقة المواطن العربي بجامعاته ومؤسساتها.

رابع عشر: نؤكد استمرار التشاور والتواصل من أجل اعتماد أفضل السبل وتبني البرامج العملية التي تمكننا من استعادة المبادرة في عالمنا العربي، والتقدم في الجهود المستهدفة حل الأزمات وتحقيق التنمية المستدامة، وإيجاد الفرص وتكريس قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطنة والمساواة التي تعزز الهويات الوطنية الجامعة وتحمي الدولة الوطنية، ركيزة النظام الإقليمي العربي، وتحول دون التفكك والصراع أعراقا ومذاهب وطوائف، وتحمي بلادنا العربية وأوطاننا للأمن والاستنارة والإنجاز.

خامس عشر: نعرب عن عميق شكرنا للمملكة الأردنية الهاشمية ولشعب المملكة المضيف الحكيم، وعلى حقارة الاستقبال وكرم الضيافة وعلى الإعداد المكملة وغيره على امتناننا لجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين على إدارته الحكيمة لجزريات القمة وعلى ما بذل من جهود جعلت من قمة عمان منبرا لحوار عملي إيجابي صريح أسهم في تنقية الأجواء العربية وفي تعزيز التنسيق والتعاون على خدمة الأمة والتوصدي للتحديات التي تواجهها.

المسيحية في القدس ونتمن الجهود التي تقوم بها المملكة الأردنية الهاشمية بقيادة جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين صاحب الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية لحماية المدينة المقدسة وهوية مقدساتها العربية الإسلامية والمسيحية وخصوصا المسجد الأقصى - الحرم الشريف.

ونطالب بتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالقدس وخصوصا القرار 252 عام 1968 و 267 و 465 عام 1980 و 478 عام 1980 والتي تعتبر باطلة كل إجراءات إسرائيل المستهدفة تغيير معالم القدس الشرقية وهويتها وتطالب دول العالم عدم نقل سفاراتها إلى القدس أو الاعتراف بها عاصمة لإسرائيل. ونؤكد أيضا على ضرورة تنفيذ قرار المجلس التنفيذي لمنظمة اليونسكو الذي صدر في الدورة 200 بتاريخ 18 أكتوبر 2016، ونطالب بوقف الانتهاكات الإسرائيلية ضد المسجد الأقصى - الحرم الشريف، واعتبار إدارة أوقاف القدس والمسجد الأقصى الأردنية السلطة القانونية الوحيدة على الحرم في إدارته وصيانته والحفاظ عليه وتنظيم الدخول إليه.

وإننا إذ نتجمع في المملكة الأردنية الهاشمية، وعلى بعد بضعة كيلو مترات من الأراضي الفلسطينية المحتلة، نؤكد وقوفنا مع الشعب الفلسطيني الشقيق، وندعم جهود تحقيق المصالحة وتشكيل حكومة وحدة وطنية في ظل الشرعية الوطنية الفلسطينية، برئاسة فخامة الرئيس محمود عباس.

ثانيا: نشدد على تكثيفنا العمل على إيجاد حل سلمي ينهي الأزمة السورية، بما يحقق طموحات الشعب السوري، ويحفظ وحدة سورية، ويحمي سيادتها واستقلالها، وينهي وجود جميع الجماعات الإرهابية فيها، استنادا إلى مخرجات جنيف 1، وبيان مجموعة الدعم الدولية السورية، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، خصوصا القرار 2254 عام 2015، فلا حل عسكريا للأزمة، ولا سبيل لوقف نزيف الدم إلا عبر التوصل إلى تسوية سلمية، تحقق انتقالا إلى واقع سياسي، نصيغه وتتوافق عليه كل مكونات الشعب السوري. وفي الوقت الذي ندعم فيه جهود تحقيق السلام عبر مسار جنيف الذي يشكل الإطار الوحيد لبحت الحل السلمي، نلحظ أهمية مبادرات أستانا في العمل على تثبيت وقف شامل للإطلاق النار على جميع الأراضي السورية.

كما أننا نحث المجتمع الدولي على الاستمرار في دعم الدول المستضيفة للاجئين السوريين ونشدد على ضرورة تنفيذ مخرجات مؤتمر لندن، وندعو إلى تنني برامج جديدة لدعم دول الجوار السوري المستضيفة للاجئين في مؤتمر بروكسل الذي سينعقد في الخامس من شهر إبريل المقبل.

ونعتبر أن المساعدة في تلبية الاحتياجات الحياتية والتعليمية للاجئين استثمار في مستقبل أمن للمنطقة والعالم. ذلك أن الخيار هو بين توفير التعليم والمهارات والأمل للاجئين وخصوصا للأطفال والشباب بينهم، فيكونون الجيل الذي سيعيد بناء وطنه حين يعود إليه أو تركبهم ضحية للعوز والجهل واليأس فينتهون عبئا تنمويا وأمنا على المنطقة والعالم.

من هنا فإننا كلفنا مجلس الجامعة على المستوى الوزاري بحث وضع آلية محددة لمساعدة الدول العربية المستضيفة للاجئين بما يمكنها من حمل الأعباء المترتبة على استضافتهم.

ثالثا: نحدد التأكيد على أن أمن العراق واستقراره وتماسكه ووحدة أراضيه ركن أساسي من أركان الأمن والاستقرار الإقليمي والأمن القومي العربي، ونشدد على دعمنا لاطلاق العراق الشقيق في جهودها للتعويض عن العصابات الإرهابية وتحرير مدينة الموصل بهذا الصدد.

ثامنا: نؤكد الحرص على بناء علاقات حسن الجوار والتعاون مع دول الجوار العربي بما يضمن تحقيق الأمن والسلام والاستقرار والتنمية الإقليمية، كما أننا نرفض كل التدخلات في الشؤون الداخلية للدول العربية وندين المحاولات الرامية إلى زعزعة الأمن وبث النزعات الطائفية والمذهبية أو تاجيح الصراعات وما يمثله ذلك من ممارسات تنتهك مبادئ حسن الجوار وقواعد العلاقات

المسيحية في القدس ونتمن الجهود التي تقوم بها المملكة الأردنية الهاشمية بقيادة جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين صاحب الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية لحماية المدينة المقدسة وهوية مقدساتها العربية الإسلامية والمسيحية وخصوصا المسجد الأقصى - الحرم الشريف.

ونطالب بتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالقدس وخصوصا القرار 252 عام 1968 و 267 و 465 عام 1980 و 478 عام 1980 والتي تعتبر باطلة كل إجراءات إسرائيل المستهدفة تغيير معالم القدس الشرقية وهويتها وتطالب دول العالم عدم نقل سفاراتها إلى القدس أو الاعتراف بها عاصمة لإسرائيل. ونؤكد أيضا على ضرورة تنفيذ قرار المجلس التنفيذي لمنظمة اليونسكو الذي صدر في الدورة 200 بتاريخ 18 أكتوبر 2016، ونطالب بوقف الانتهاكات الإسرائيلية ضد المسجد الأقصى - الحرم الشريف، واعتبار إدارة أوقاف القدس والمسجد الأقصى الأردنية السلطة القانونية الوحيدة على الحرم في إدارته وصيانته والحفاظ عليه وتنظيم الدخول إليه.

وإننا إذ نتجمع في المملكة الأردنية الهاشمية، وعلى بعد بضعة كيلو مترات من الأراضي الفلسطينية المحتلة، نؤكد وقوفنا مع الشعب الفلسطيني الشقيق، وندعم جهود تحقيق المصالحة وتشكيل حكومة وحدة وطنية في ظل الشرعية الوطنية الفلسطينية، برئاسة فخامة الرئيس محمود عباس.

ثانيا: نشدد على تكثيفنا العمل على إيجاد حل سلمي ينهي الأزمة السورية، بما يحقق طموحات الشعب السوري، ويحفظ وحدة سورية، ويحمي سيادتها واستقلالها، وينهي وجود جميع الجماعات الإرهابية فيها، استنادا إلى مخرجات جنيف 1، وبيان مجموعة الدعم الدولية السورية، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، خصوصا القرار 2254 عام 2015، فلا حل عسكريا للأزمة، ولا سبيل لوقف نزيف الدم إلا عبر التوصل إلى تسوية سلمية، تحقق انتقالا إلى واقع سياسي، نصيغه وتتوافق عليه كل مكونات الشعب السوري. وفي الوقت الذي ندعم فيه جهود تحقيق السلام عبر مسار جنيف الذي يشكل الإطار الوحيد لبحت الحل السلمي، نلحظ أهمية مبادرات أستانا في العمل على تثبيت وقف شامل للإطلاق النار على جميع الأراضي السورية.

كما أننا نحث المجتمع الدولي على الاستمرار في دعم الدول المستضيفة للاجئين السوريين ونشدد على ضرورة تنفيذ مخرجات مؤتمر لندن، وندعو إلى تنني برامج جديدة لدعم دول الجوار السوري المستضيفة للاجئين في مؤتمر بروكسل الذي سينعقد في الخامس من شهر إبريل المقبل.

ونعتبر أن المساعدة في تلبية الاحتياجات الحياتية والتعليمية للاجئين استثمار في مستقبل أمن للمنطقة والعالم. ذلك أن الخيار هو بين توفير التعليم والمهارات والأمل للاجئين وخصوصا للأطفال والشباب بينهم، فيكونون الجيل الذي سيعيد بناء وطنه حين يعود إليه أو تركبهم ضحية للعوز والجهل واليأس فينتهون عبئا تنمويا وأمنا على المنطقة والعالم.

من هنا فإننا كلفنا مجلس الجامعة على المستوى الوزاري بحث وضع آلية محددة لمساعدة الدول العربية المستضيفة للاجئين بما يمكنها من حمل الأعباء المترتبة على استضافتهم.

ثالثا: نحدد التأكيد على أن أمن العراق واستقراره وتماسكه ووحدة أراضيه ركن أساسي من أركان الأمن والاستقرار الإقليمي والأمن القومي العربي، ونشدد على دعمنا لاطلاق العراق الشقيق في جهودها للتعويض عن العصابات الإرهابية وتحرير مدينة الموصل بهذا الصدد.

ثامنا: نؤكد الحرص على بناء علاقات حسن الجوار والتعاون مع دول الجوار العربي بما يضمن تحقيق الأمن والسلام والاستقرار والتنمية الإقليمية، كما أننا نرفض كل التدخلات في الشؤون الداخلية للدول العربية وندين المحاولات الرامية إلى زعزعة الأمن وبث النزعات الطائفية والمذهبية أو تاجيح الصراعات وما يمثله ذلك من ممارسات تنتهك مبادئ حسن الجوار وقواعد العلاقات

البحر الميت - بترا: تلا الأمين العام لجامعة الدول العربية احمد أبو الغيط «إعلان عمان» في ختام أعمال القمة العربية في دورتها العادية الـ 28 التي عقدت برئاسة الملك عبدالله الثاني في منطقة البحر الميت.

وأوردت وكالة الأنباء الأردنية الرسمية «بترا» نص «إعلان عمان» كالتالي:

نحن قادة الدول العربية المجتمعين في المملكة الأردنية الهاشمية منطقة البحر الميت يوم 29 من مارس 2017 في الدور العادية الثامنة والعشرين لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بدعوة كريمة من جلالة الملك عبدالله الثاني ملك المملكة الأردنية الهاشمية، إذ نؤكد ان حماية العالم العربي من الأخطار التي تحدد به وان بناء المستقبل الأفضل الذي تستحقه شعوبنا يستوجب تعزيز العمل العربي المشترك المؤطر في أليات عمل منهجية مؤسساتية والمبني على طروحات واقعية عملية قادرة على معالجة الأزمات ووقف الانهيار ووضع امتنا على طريق صلوة نحو مستقبل آمن خال من القهر والخوف والحروب ويعمه السلام والأمل والإنجاز.

ونذكر ان قمتنا التامت في ظرف عربي صعب، ففئة أزمات تقوض دولا وتقتل مئات الالوف من الشعوب العربية وتشرد الملايين من أبناء امتنا، لاجئين ونازحين ومهجريين، وانتشار غير مسبوق لعصابات ارهابية تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم، وثمة احتلال وعوز وقهر وتحديات سياسية واجتماعية واقتصادية والفوضى والتي يستغلها الضاللون لنشر الجهل وحرمان الشعوب العربية حقها في الحياة الآمنة الحرة والكرامة المحرزة.

وبعد مشاورات مكثفة وحوارات معمقة صريحة، فإننا: أولا: نؤكد استمرارنا في العمل على إعادة إطلاق مفاوضات سلام فلسطينية-إسرائيلية جادة وفاعلة تنهي الانسداد السياسي وتسير وفق جدول زمني محدد لإنهاء الصراع على أسس حل الدولتين الذي يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من يونيو عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية والذي يشكل السبيل الوحيد لتحقيق الأمن والاستقرار.

ونشدد على أن السلام الشامل والدائم خيار عربي استراتيجي تجسده مبادرة السلام التي تبنتها جميع الدول العربية في قمة بيروت عام 2002 ودعمتها منظمة التعاون الإسلامي والتي لاتزال تشكل الأساس الأكثر شمولية وقدرة على تحقيق مصالحة تاريخية تقوم على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية السورية واللبنانية المحتلة إلى خطوط الرابع من يونيو عام 1967 وتضمن معالجة جميع قضايا الوضع النهائي وفي مقدمتها قضية اللاجئين وتوافر الأمن والقبول والسلام لإسرائيل مع جميع الدول العربية، ونشدد على أن التزامنا بالمبادرة وعلى تمسكنا بجميع بنودها خير سبيل لتحقيق السلام الدائم والشامل.

وفي السياق ذاته، نؤكد رفضنا كل الخطوات الإسرائيلية الأحادية التي تستهدف تغيير الحقائق على الأرض وتقوض حل الدولتين ونطالب المجتمع الدولي بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية وأخرها قرار مجلس الأمن رقم 2334 عام 2016 والتي تدن الاستيطان ومصادرة الأراضي، كما نؤكد دعونا مخرجات مؤتمر باريس للسلام في الشرق الأوسط بتاريخ 15 يناير 2017 والذي جدد التزام المجتمع الدولي بحل الدولتين سبيلا وحيدا لتحقيق السلام الدائم. كما نؤكد رفضنا جميع الخطوات والإجراءات التي تتخذها إسرائيل لتغيير الوضع القانوني والتاريخي في المقدسات الإسلامية